الفصل الأول

تعريف بالعولمة

- مفهوم العولمة .
- أركان الخصخصة .
- أهمية تواجد العولمة .
- عوامل بقاء واستمرار العولمة .
- مظاهر العولمة .
- معوقات لتحقيق العولمة .
- تحليل العولمة .
- أليات العولمة .

مفهوم العولمـــة :

العولمة تعد أحد المفاهيم المعروفة الأن ـ وقد سبقتها العديد من المفاهيم التى مهدت الطريق لظهورها مثل الشراكة و الخصخصة ولاسيما الخصخصة على اعتبارها العملية والخطوة اللازمة التى يجب الأخذ بها من قبل النظم الاقتصادية حتى يتسنى لها الدخول الى ذلك المضمار .

معنى العولمة فى معناها فى معناها اللغوى : ـ هى التحول نحو الصبغة العالمية الأوسع و الأشمل ، لكى تكتسب الدولة و النظم الاقتصادية بها تلك الصبغة أو الجنسية فلابد لها من المرور بالخصخصة التى تعنى تعظيم دور القطاع الخاص لتلعب الدور الأكبر فى الحياة الاقتصادية وفى الوقت نفسه تبعد الدولة يدها كلية من التدخل فى إدارة الشئون الاقتصادية .

والعولمة : تعنى دون تزييف الحقائق تحويل وتوظيف النظم والهياكل الاقتصادية فى دول العالم الثالث بحيث تصبح مهيأة للعمل فى خدمة الاقتصاد العالمى . كما يطلق عليه والذى هو فى حقيقة الأمر يعنى اقتصاد الدول الكبرى أو الدول صاحبة الهيمنة فالخصخصة هى المدخل الضرورى للدخول الى العولمة .

وقد حدد أحد الاقتصاديين الأمريكيين أربعة جوانب أو أركان أساسية للخصخصة تشكل فى مجملها تلك المحرك أو القاطرة الدولية التى تعود الى التغير الاجتماعى والاقتصادى ـ والأركان الأساسية للخصخصة هى :ـ

١ ـ التخلى عن القومية أو الوطنية : أى تحديد دور الحكومة فى التدخل فى الشئون الاقتصادية ـ وتقليل ملكية الدول لوسائل الانتاج .

٢ ـ الليبرالية التى تعنى اطلاق يد القطاع الخاص ورفع يد الحكومة عن جميع القطاعات التى يسمح بسيادة جو المنافسة فى تسيير الحياة الاقتصادية .

٣ ـ سيادة الصفة التجارية على الحياة الاقتصادية ـ ويتم من خلال إجراءات بيع القطاع العام .

٤ ـ مجموعة القوانين واللوائح التى تضمن سيادة الحرية ـ فى ممارسة قواعد اللعبة .

ويتأتى ذلك من خلال امتناع الدولة عن اتخاذ أية تدابير أو إجراءات من شأنها الحد من عملية التحول نحو العولمة .

ويوضح الركن الرابع مدى التلاحم والتشابك بين كل من الخصخصة والعولمة فالعولمة هنا تصبح مجرد شعار أو مسمى لا يرقى الى مرتبة المفهوم أو النظرية هى مجرد عنوان لتلك المرحلة من الحياة الاقتصادية ـ بينما الخصخصة تعد المفهوم العملى والحقيقى لهذه العملية المسماه بالعولمة أو بعبارة أدق هى اللائحة التفسيرية والتنفيذية لقانون العولمة ....

فالعولمة بالنسبة للعالم الثالث : هى إتمام الخصخصة من خلال إجراء عملية التغير و التحول للهايكل الاقتصادية حتى تصبح ملائمة للدخول الى ذلك النظام الرأسمالى .

ويؤكد " بول هيرست " (١٩٩٦) على أن العولمة ليست شيئاً جديداً بل هى إحدى مراحل التطور فى عملية التدويل للنظام الاقتصادى الدولى و أنها إحدى المراحل التى مر بها النظام الدولى منذ عام ١٨٦٠ ـ وكما يرى أن التعريف النظرى للعولمة الذى ينطلق من إمكانية إذابة أو ذوبان كل الثقافات القومية والنظم الاقتصادية وكذلك الحدود أمر غير علمى ويكذبه الواقع المعايش فى ظل النظام الدولى الاقتصادى الراهن فالشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها أحد أشكال التعبير عن العولمة تعد قليلة نسبيا ونادرة على عكس ما هو متوقع .

نقطة أخرى يستند أليها ندحض من شمولية وعمومية مفهوم العولمة فى معناه النظرى والذى يصل إلى أقترابها من الخيال وهى أن انتقالات رؤوس الأموال من الدول المتقدمة الى الدول النامية لم تؤد الى حدوث تلك الطفرة المرجوة فى مجال الاستثمار والتوظيف بل على العكس فإن الإتجاه السائد يشير إلى تركز الاستثمارات الخارجية المباشرة بين مجموعة من الدول المتقدمة صناعيا ومازال العالم الثالث مهمشا فى هذا المجال عدا قليل من الدول الناهضة صناعيا . وإن الاقتصاد العالمى فى شكلة الراهن بعيد كل البعد عن فكرة العولمة ـ وذلك لأن قيام الاستثمار والتجارة والتمويل يرتكز حول أوربا واليابان وأمريكا الشمالية فقط "[١].

([١]) د . جميل جورجى ـ المستشار الاقتصادى ومدير الشئون الاقتصادية بمحافظة القاهرة

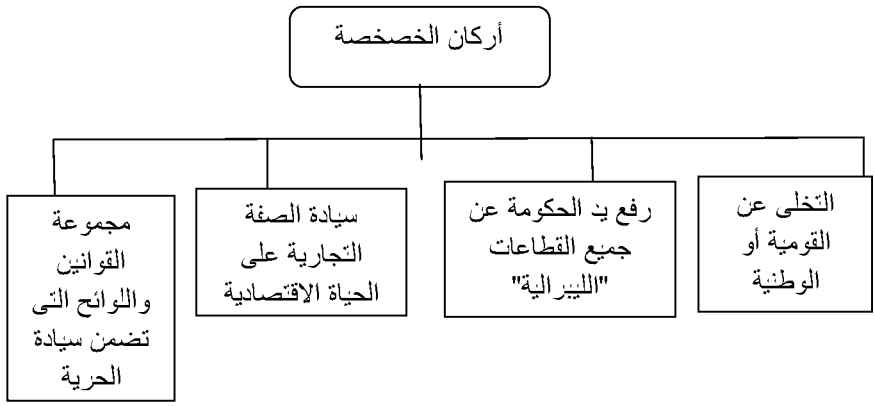

والعولمة : تعنى بإيجاز أن كلا من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تخضع لقواعد دولية محورها انحسار دور الحكومات فى تنظيمها وترك المجال للحرية للعمل فى إطار المجالات السابقة دون فرض قيود تعوق أو تحد من ممارسة هذه الحرية .

ففى المجال الاقتصادى : فإن قطاعات التجارة والمال والنقد أصبحت تخرج من نطاق القواعد والتنظيمات الوطنية ليسرى عليها وتحكمها قواعد دولية هدفها تيسير انتقال كل مايرتبط أو يتصل بالقطاعات المذكورة من معاملات وتحريكات والمستندة الى تشجيع المنافسة والتبادل وفى مجال السياسى فإن على الدول منح الإنسان مجموعة من الحقوق سواء كانت سياسية ومدنية اقتصادية أو اجتماعية فلا يتم منح الحقوق أو ممارستها من خلال تشريعات وتنظيمات وطنية حيث إن مصدرها اتفاقات ومعايير دولية .

نفس الحرية تمتد لتشمل أخيرا المجال الثقافى ــ فالمعلومات والحق فى المعرفة عبر كل وسائل الإتصال من كمبيوتر وأنترنت وأقمار صناعية وغيرها من وسائل الإتصال أمر ضرورى ـ والتقيد لها غير وارد .

فإنه وفقا للعولمة تدخل الدول مرفوض وغير مطلوب والاشتراك فيها حتمى والابتعاد عنها غير واقعى .

هناك مظاهر متعددة للعولمة :

لا يمكن أنكار أو تغافل أن التجارة العالمية باتت تخضع لقواعد دولية محورها الحرية بحيث لا تفرض قيود على انسياب السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية عبر الدول وأن الجميع يتعامل فى علاقاته التجارية بدون تمييز حيث يخضع المواطن و الأجانب لذات القواعد والتى تم اقرارها بمقتضى اتفاقات إنشاء منظمة التجارة العالمية.

نفس الحقيقة تنطبق فى المجال السياسى فحقوق الإنسان هى الأخرى عالمية فى مصدرها ومحلها وتنظيمها فالمعايير الوطنية تتوارى وتنزوى لتنطبق المعايير الدولية المعتمدة .

نفس الأمر بالنسبة للمجال الثقافى حيث أصبحت المعرفة مجالاً متاحا للجميع فلا تقييد لإنسياب المعلومات أيا كان مصدرها أو متلقيها ـ فالعولمة تشمل كل المجالات .

هناك معوقات لتحقيق العولمة نذكرها فى :

١ ـ إن العولمة من حيث النطاق لاتشمل كل الدول وكل القطاعات .

(أ) فالدول الأقل نموا أو الأكثر فقرا تم استبعادها على سبيل المثال من الخضوع للمبادئ الواردة فى اتفاقيات منطقة التجارة العالمية .

(ب) قطاع العمالة لم يتم منحة حتى الأن حرية الانتقال وهو قطاع مهم من قطاعات التجارة الدولية .

٢ ــ تم إقرار مجموعة من الرخص يسمح للدول بمقتضاها بحماية مصالحها الوطنية حينما تصبح مهددة أى عدم تحقق العولمة ولذلك فالبعد الوطنى يتم اسقاطه .

(أ) ففى المجال الاقتصادى تقرر اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حق الدول فى تقييد تجارتها الخارجية لدى حدوث حالات الأغراق أو وجود أزمات تلحق بميزان مدفوعاتها . و حماية منتجاتها لدى وجود ضرر خطير يلحق بالصناعة الوطنية إلى جانب الحفاظ على الأداب العامة والنظام العام . هذا الى جانب اعفاءات من حرية التجارة الدولية تم اقرارها لصالح الدول النامية بالنسبة لبعض منتجاتها أو لمدة سريان قواعد التجارة الدولية وفى صندوق النقد الدولى للدول اتخاذ تدابير تقييدية تستخدمها الدول بصفة شبه دائمة بغرض حماية معاملاتها النقدية الدولية هذا الى جانب اسقاط بعض ديون الدول الأكثر فقراً .

(ب) وفى المجال السياسى فبرغم عالمية حقوق الإنسان والزاميتها فأنه قد تم الترخيص للدول فى حالات الظروف الاستثنائية من حروب دولية وفتن داخلية ومقاومة الإرهاب من التحلل المشروع من احترام حقوق الإنسان لا يصبح متحققا إضافة إلى ما تقدم ثمة انتهاج من جانب الدول لسياسة اذدواجية المعايير .

٣ ــ ولا تتحقق العولمة دائما فى المجال الثقافى إذ أن وسائل الإتصال المتعددة ليست دائما متاحة ولا فى مقدور كل فرد حيازتها ولا توجد الرغبة دائما فى الحصول عليها ـ ففى الدول الفقيرة فإن الحاجة للغذاء

تفـوق أى اهتمـام بمتابعـة أحـوال الأخـرين . هـذا إلى وجـود اتجاهـات متصاعدة نحو التمسك المفرط بالثقافة والهوية الوطنية والعودة إلى التراث.

٤ ـ إن القـول بـأن العولمـة أمـر مطلـق يتنـاقض مـع منطـق التـاريخ فالتـاريخ حلقات متتالية من السياسات و المناهج لا يمكن لسياسة أو منهج معين أن يبقى خالدا فهناك من العوامل والعناصر المتعددة والمتنوعة المعلومة وغير المعلومة ما من شأنها أن يؤثر على مفهوم معين أو نظام محدد ويكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه مامرت عدد من السنوات القليلة فقط على المناداة بأن العولمة تفترض اطلاق الحرية كل الحرية لاقتصاد السوق حتى سرعان ما ظهرت توجهات جديدة بضرورة ضبط أو انضباط السوق من خلال تدخل الدولة الى جانب ظهور مايطلق عليه الخيار أو الطريقة الثالث أو مراعاة البعد الاجتماعى .

وهناك أمور توضح أهمية تواجد العولمة نذكر منها :

١ ـ لا يمكن للدول أنكار وجود ثوابت راسخة فى العلاقات الدولية لا يمكن اسقاطها واغفالها فالسعى نحو العزلة الاقتصادية أمر لا تستطيع أية دولة فى العالم القيام به . لسبب أن العزلة تعنى الانقطاع الذى لا يمكن أن يصمد أمام ضرورات الاعتماد المتبادل فيما بين الدول .

٢ ـ بالنظر إلى ارتباط المسائل الاقتصادية بالمسائل السياسية يصبح من العسير على الدول تجزئة قبول العولمة .

٣ ـ إن الرخص المقررة للدول فى المجالين الاقتصادى والسياسى ليست مطلقة وانما العولمة تتم وفقا لما تم أقراره بين الدول وبمقتضى قيود وضمانات محددة تخضع للرقابة الدولية .

٤ ـ ظهور طبقات جديدة نشأت وترعرعرت مع العولمة يطلق عليها العوليون وهو وإن تمتعوا بجنسية دولة معينة فأنه لاهم ولا شاغل لهم إلا عالم السندات والتوكيلات التجارية والبورصات والعملات والكمبيوتر ـ **وهى ترفض وتضغط ضد محاولات تقييد وإفراغ العولمة من مضمونها ونطاقها .**

❖وبعد هذا يمكن طرح سؤال على العولمة هلى قابلة للصمود و الأزدهار والانتشار ؟

تتوقف الإجابة على الأتى :

١ ـ إن بقاء العولمة مرتبط بمراعاة مصالح أطرافها المتعددة.

بمعنى أن فرض مظاهر العولمة من جانب فئة من الدول (الدول الغنية) على الدول الأخرى (الدول الفقيرة) دون مراعاة مشاكلها ومصالحها فيه نوع من التهديد لقابلية العولمة للرسوخ ومن ثم الاستمرار ـ فالتوازن بين المصالح أمر ضرورى غير ذلك معناه .

بعث وتربية اتجاهات لدى الدول الفقيرة غير القادرة على التنافس ومواجهة متطلبات العولمة بأن الأخيرة ظالمة لها وتفضى إلى تهديد استقرار هذه الدول.

إن العولمة يجب ألا يقتصر اهتمامها على المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية بل يجب أن تشمل المجال الاجتماعى أمر مراعاة الجوانب الاجتماعية أمر ضرورى حيث يعد بمثابة صمام الأمن لتلافى حدوث مظاهر متعددة لعدم الاستقرار . أن الثابت الأوضلع الاجتماعية فى الدول هو الشرط الأساسى لنمو المبادلات الدولية واستمرارها.

٣ ـ إن الحركة كمبدأ يوجه العولمة لا يمكن أن يسقط وجوب ضبط مسارها . فالتنظيم لا يتعارض مع الحرية وعليه فترك الباب مفتوحا للحرية دون أية ضوابط من جانب الحكومات يفضى إلى الاهتزاز والفوضى ولعل فى تجربة دول جنوب شرق أسيا مايؤكد ذلك فدور الحكومات مطلوب.

٤ ـ إنه بمقدار ماتقوم به كل دولة بتدعيم مقدرتها التنافسية اقتصاديا وتدعيم نظامها سياسيا وترسيخ بمقدار ما تستطيع مواجهة أثار العولمة الضارة بها.

٥ ـ على الدول النامية وفى مواجهة العولمة أن تتسق جهودها ليس من أجل رفض العولمة ولكن من أجل التعايش بالعمل على تدعيم إيجابياتها وتحجيم سلبياتها وتحسين فرص وشروط التبادل الدولى . وحتى يمكن أن تصبح الدول النامية فى وضع يتيح لها قوة تفاوضية فإن عليها الانطواء فى التكتلات الاقتصادية فالتكتل الاقتصادى ليس مجرد أنتماء جغرافى أو قومى (الدول العربية) بل يعيد الوسيلة الفعالة لمواجهة عالم اليوم العولمة.

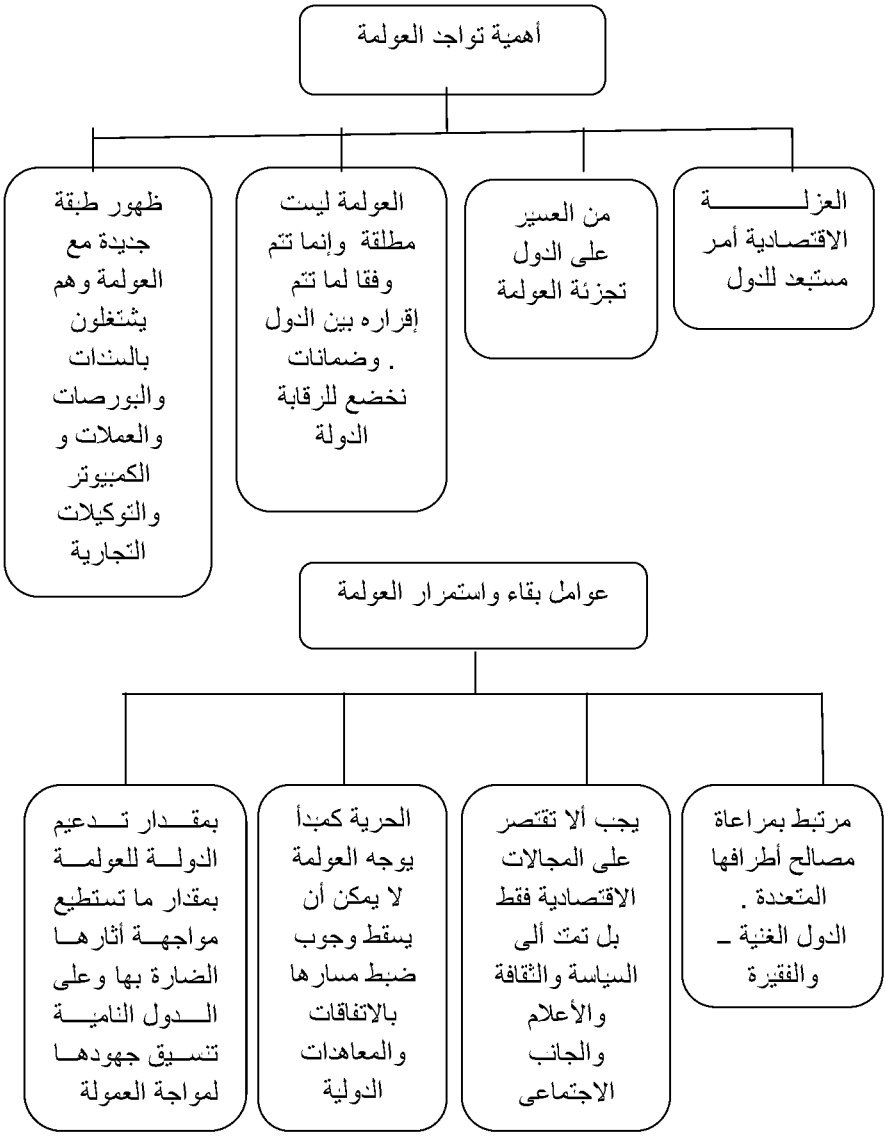
أهمية تواجد العولمة
العزلة الاقتصادية أمر مستبعد للدول
من العسير على الدول تجزئة العولمة
العولمة ليست مطلقة وإنما تتم وفقا لما تتم إقراره بين الدول . وضمانات نخضع للرقابة الدولة
ظهور طبقة جديدة مع العولمة وهم يشتغلون بالسندات والبورصات والعملات و الكمبيوتر والتوكيلات التجارية
عوامل بقاء واستمرار العولمة
مرتبط بمراعاة مصالح أطرافها المتعددة . الدول الغنية ـ والفقيرة
يجب ألا تقتصر على المجالات الاقتصادية فقط بل تمت ألى السياسة والثقافة والأعلام والجانب الاجتماعى
الحرية كمبدأ يوجه العولمة لا يمكن أن يسقط وجوب ضبط مسارها بالاتفاقات والمعاهدات الدولية
بمقدار تدعيم الدولة للعولمة بمقدار ما تستطيع مواجهة أثارها الضارة بها وعلى الدول النامية تنسيق جهودها لمواجة العولمة

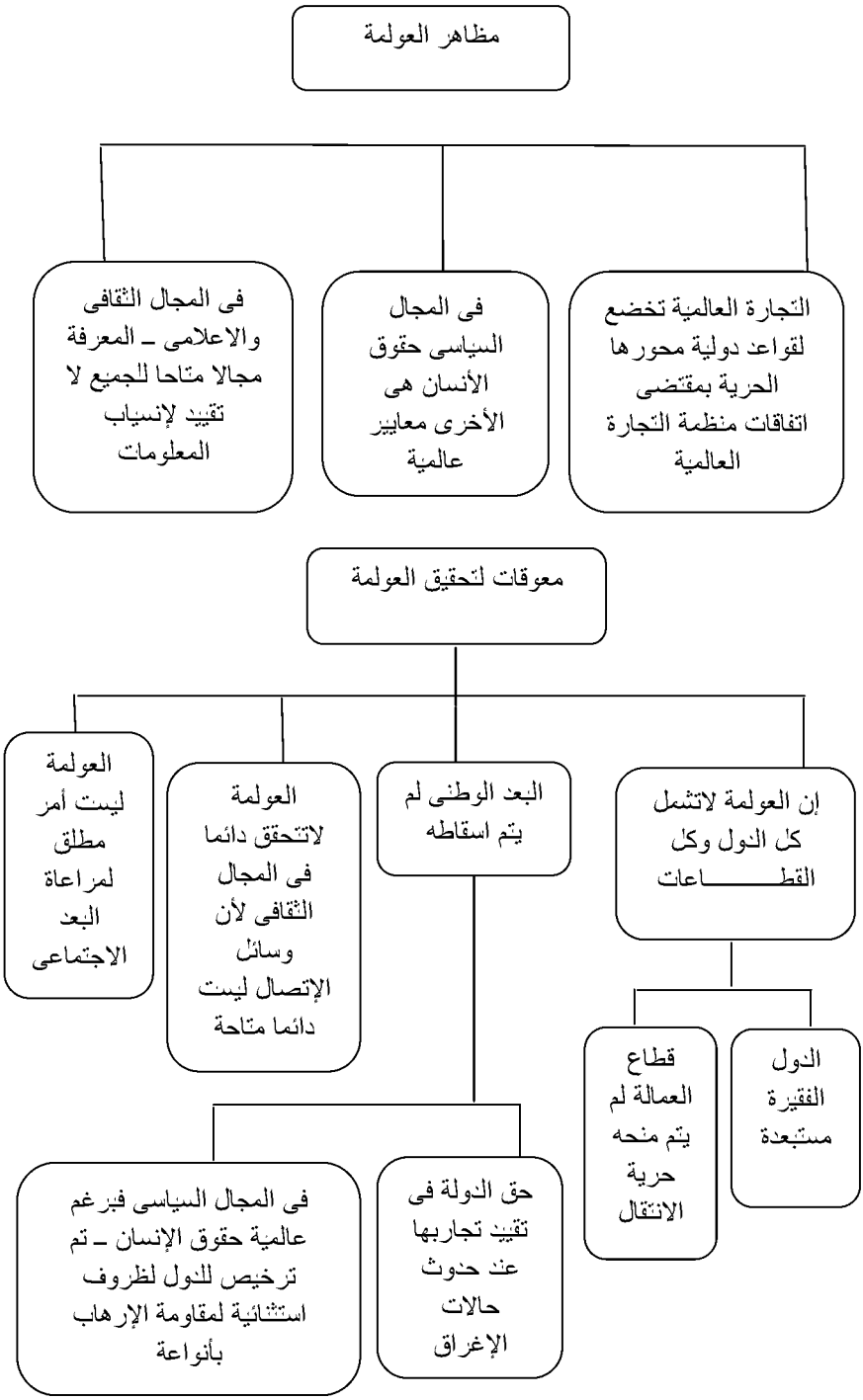
مظاهر العولمة
التجارة العالمية تخضع لقواعد دولية محورها الحرية بمقتضى اتفاقات منظمة التجارة العالمية
فى المجال السياسى حقوق الأنسان هى الأخرى معايير عالمية
فى المجال الثقافى والاعلامى ـ المعرفة مجالا متاحا للجميع لا تقييد لإنسياب المعلومات
معوقات لتحقيق العولمة
إن العولمة لاتشمل كل الدول وكل القطـــــــاعات
البعد الوطنى لم يتم اسقاطه
العولمة لاتتحقق دائما فى المجال الثقافى لأن وسائل الإتصال ليست دائما متاحة
العولمة ليست أمر مطلق لمراعاة البعد الاجتماعى
الدول الفقيرة مستبعدة
قطاع العمالة لم يتم منحه حرية الانتقال
حق الدولة فى تقييد تجاربها عند حدوث حالات الإغراق
فى المجال السياسى فبرغم عالمية حقوق الإنسان ـ تم ترخيص للدول لظروف استثنائية لمقاومة الإرهاب بأنواعة

تحليـــل العولمة :

نحاول تحليل جوانب العولمة المختلفة وتأثيراتها المتباينة فيما يلى: لايزال الجدال حول مفهوم العولمة المختلفة وحول مختلف ممارستها . ولم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعملية ثلاثية الأبعاد (اقتصادية وسياسية واجتماعية)

❖ العولمة بالمفهوم المتداول الأن وبعد سقوط نظام القطبيين ، واندثار العالم الثالث . لم تعد منسوبة منذ عقدين تقريبا إلى كلمة " Globe " إلى كوكب الأرض ــ وتعرب بكلمة كوكبة Globali Zation وتصبح العولمة كعملية هى ترجمة لكلمة " Globality " وهى العملية التى تملك أليات التطبيق ، أى تحويل العالم إلى شكل موحد الحدود بين الدول و الأمم .

❖ العولمة تتجاوز الحدود ـ ولاتقر بالوطن باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التى يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسة كاملة هنا أو منقوصة هناك.

❖ تعنى العولمة فى حياة الشعوب الأكثر فقراء ، التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقا والتى تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها وبين القرارات الكبرى التى تحدد مصيرها ، وتؤخذ دائما بمعزول عنها خارج الحدود.

❖ العولمة هى نتاج متغيرات متلاحقة تكرست بانتهاء الحرب الباردة.

❖ إنها مرحلة جديدة يسميها البعض،مرحلة ما بعد الأمبريالية،ويسميها البعض الأخر،ما بعد التنمية ويتفق الجميع تقريبا على كونها الوليد

الشرعى للشركات متعدية الجنسية تلك الشركات التى استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب " العالم " اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا دون أن تنتمى إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة .

غياب الصفة الوطنية لهذه الشركات لا يجعلها ملك الشعوب جمعاء ولكن ملك للأغنياء فى الدول الشمال تحديدا وتنتج فى عشرات الدول الأخرى وفق نظام الانتاج عن بعد " Tele Production "

- ❖ فى العولمة يختفى دور المبدع ليحل محلة مروج السلعة وبائعها .
- ❖ فى العولمة اختفت كلمات (الاستقلال ـ وطنى ـ تقرير المصير) وحلت محلها كلمات أخرى لوصف السوق المعولم ويشرح قواعده ولمديح مزاياه.
- ❖ فى العولمة تحول المسئولين فى لقائهم وأسفارهم إلى رجال أعمال يعقدون الصفقات ويستجدون القروض . وفى بلاد الفقراء الواسعة تحولوا إلى باعة متجولين لصالح الشركات عابرة القوميات.
- ❖ العولمة تستهدف الشرائح القادرة على الاستهلاك فى كل مكان ـ فلا مكان للفقراء فى حساب الشركات متعدية الجنسية.
- ❖ فى العولمة تحتل التقنيات الحديثة والتكنولوجيا شديدة التعقيد موقعا محددا فى حسم معركة التنافس بين الشركات متعدية الجنسية.
- ❖ فى العولمة ـ الهوية هى أحد مكونات الشخصية الوطنية فلا مكان لمن ليس له هوية فى ظل عولمة بلا حدود.
- ❖ فى العولمة تزداد الفوارق بين الدول وتؤدى إلى خروج هذه الدول محققا مكاسب عالية وأخرى تفقد الكثير حتى مواردها.

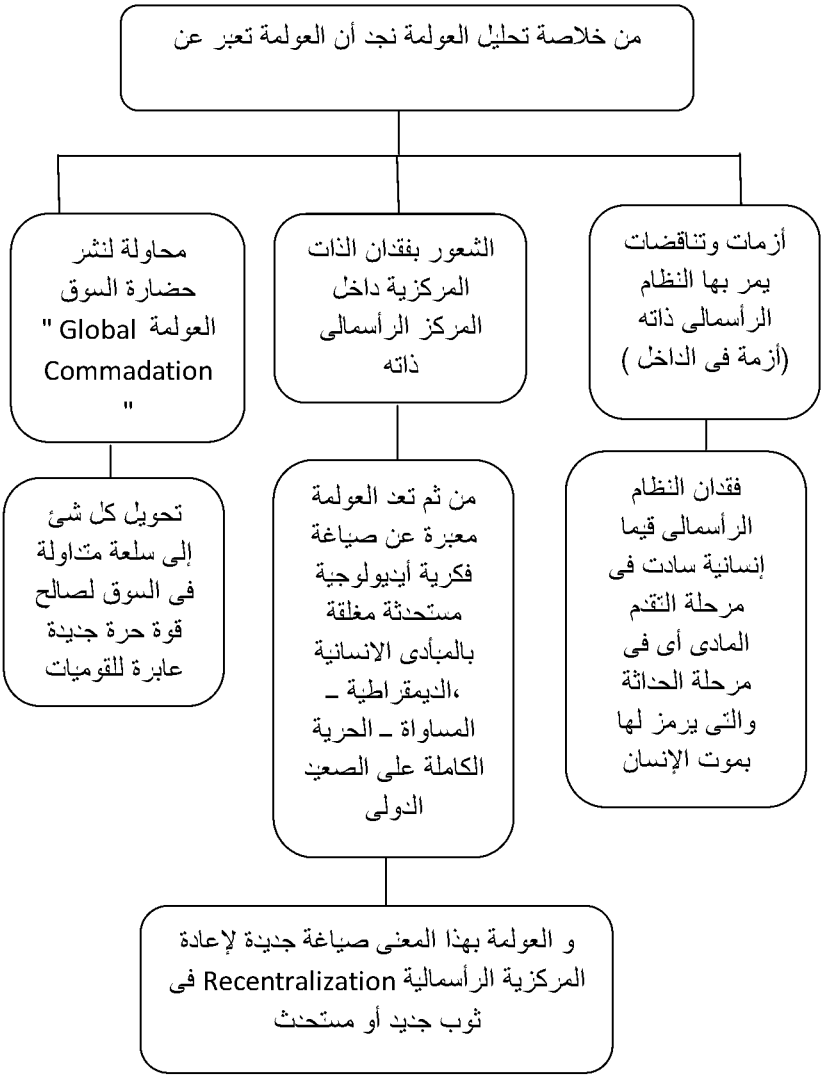

أليات العولمة :

مع التطورات الحديثة خاصة فى مجال التقنية و الاتصالات والمعلومات وفى ظل اتجاهات العولمة تطورت أليات الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث يدأ التعامل مع الثقافات قومية وأوضاع

اجتماعيـة متميـزة، ولـذلك اتجهـت أليـات الهيمنـة نحـو تـدويل الاقتصـاد وتدويل رأس المال وقوة العمل والانتاج وكذلك تدويل أنماط الاستهلاك بل وتدويل الثقافة ذاتها .

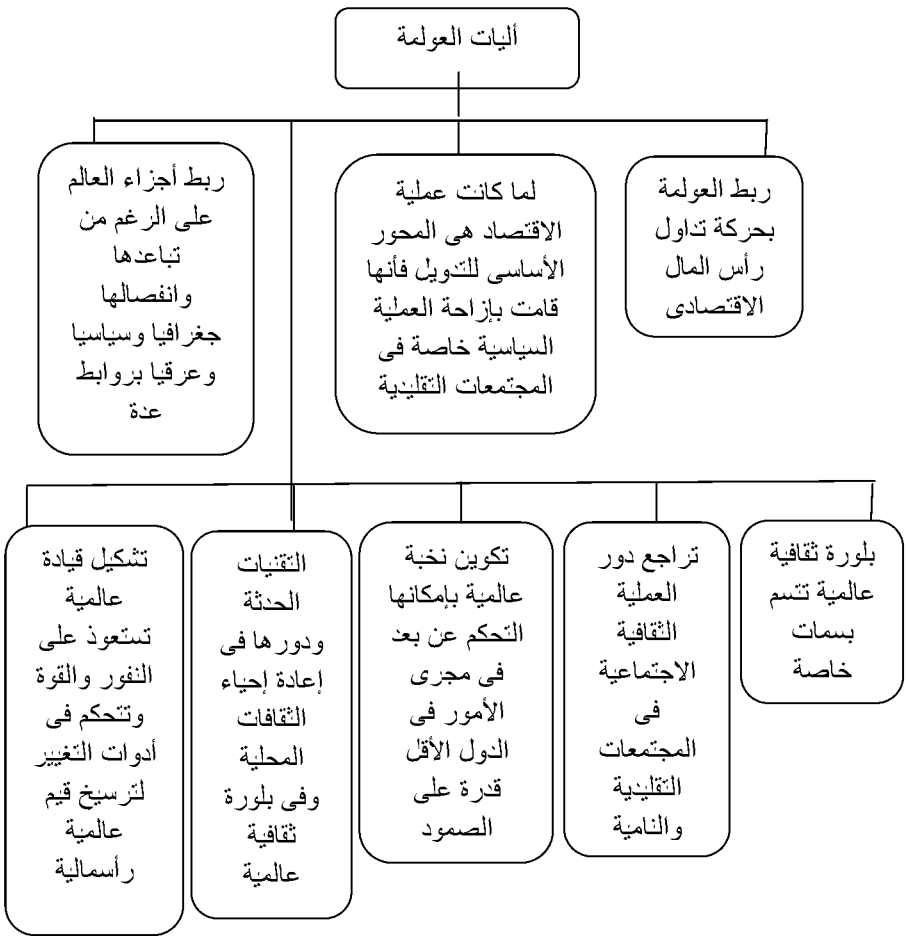

ظاهرة العولمة ـ تتصف بسمتين بارزتين هما النظام والفوضى . دقة يوظفها رأس المال لتحقيق أهدافه فى لمح البصر.

وفوضى الحياة اليومية فى أحياء الفيتو ـ (حق الاعتراض) داخل المدن الأمريكية أو الأوربية.